SINAI
Foundation for Human Rights

التقرير الشهري للانتهاكات الحقوقية في سيناء

- أغسطس 2020 -

التقرير الشهري للانتهاكات الحقوقية في سيناء

- أغسطس 2020 -

SINAI
Foundation for Human Rights

"أثناء مرورنا عند طريق فرعي، أطلق الرصاص علينا، لم نكن نعرف ما الذي يحدث، تناثرت الدماء في كل مكان، بعد توقف السيارة خرجنا منها مسرعين وتبيّنا أن مصدر الإطلاقات النارية كانت قوة من الجيش تقوم بواجب أمني"

- أحد الطلاب الناجين من حادثة إطلاق نار عشوائي نفذتها قوة من الجيش تجاه سيارة نقل مدنية بالقرب من قريتي "الهميصة" و"أبو جلود" جنوب مدينة "بئر العبد" الواقعة في غرب سيناء.

ملخص

وثقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان خلال شهر أغسطس تزايدًا في منحى الانتهاكات التي ترتكبها السلطات المصرية وقوات إنفاذ القانون، وسجلت وقوع عملية قتل خارج نطاق القانون، وهجمات وإطلاقات نار عشوائية أفضت إلى مقتل وإصابة عدد من المدنيين، منهم طلاب في المرحلة الثانوية كانت تقلهم سيارة مدنية تتجه بهم إلى المدرسة قبل أن تعاجلهم إطلاقات نار عشوائية صدرت من قوة عسكرية كانت بالقرب منهم.

سجلت مؤسسة سيناء خلال هذه الفترة قيام الجيش المصري و"داعش" بالتستر بالأعيان المدنية واستخدامها في الصراع خلافًا للقانون، وجرى ذلك في منطقتين تتبعان كلاهما لـ"بئر العبد"، الأولى في قرية "أم عقبة" حيث أقام الجيش نقطة عسكرية في أعلى بناية آهلة بالسكان، في حين استخدم التنظيم المتشدد منازل ومسجد في قرية "إقطية"، مما أدى إلى استهدافها عبر قصف جوي.

كما رصدت المؤسسة وقوع انتهاكات أخرى، منها نسف وتدمير وحدة صحية في إحدى القرى التابعة لمركز "الشيخ زويد"، لتصبح بذلك معظم الوحدات الصحية التابعة لها والبالغ عددها 14 خارج الخدمة، ولم يتبقَ منها إلا تلك الواقعة في قرية "أبو طويلة".

وواصل تنظيم "الدولة الإسلامية في سيناء" جرائمه في حق المدنيين، إذ أقدم على خطف بعض السكان المحليين، واستهدف تجمعًا للجيش وسط قرية تضم العديد من المنازل والأعيان المدنية.

انتهاكات شهر أغسطس

1 - انتهاكات السلطات المصرية وقوات إنفاذ القانون

أ- قتل خارج نطاق القانون

يعتبر مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين أثناء النزاعات قاعدة أساسية في القوانين الناظمة للنزاعات، وتفرض توجيه الهجمات إلى المقاتلين فقط ولا يجوز أن توجه إلى المدنيين، كما نصّ عليه قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، صدر في عام 1968 بشأن احترام حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة، على انطباق مبدأ التمييز في جميع النزاعات المسلحة.

في تاريخ 2020.08.19، قتل مواطن مسن يدعى "علي داود العلوي"، يبلغ من العمر 62 عام، برصاص أطلقته دورية للجيش. تحدث لمؤسسة سيناء أحد افراد أسرته قائلاً: إن القتيل لقي مصرعه بعيار ناري أطلقته دورية للجيش أثناء محاولة نزوحه من محل سكنه الواقع في قرية "المريح"، موضحين أن سبب خروجه كان للنجاة بحياته بعدما ساءت الأوضاع الأمنية في القرية ومحيطها، وأن القوة العسكرية التي أطلقت عليه كانت متمركزة بالقرب من خطة سكة الحديد في قرية "6 أكتوبر".

تطابقت الرواية السابقة مع شهادة أخرى لأحد أقارب القتيل تحدث لنا مشيرًا إلى أن الجيش أطلق عليه الرصاص على الرغم من قيام العائلة بالتنسيق لخروجه من القرية مع قوات الجيش بوساطة من شيخ العائلة المقرب من الحكومة الذي نسق مع السلطات لترتيب الأمر.

ووفقًا لمصدر طبي تحدث لفريق مؤسسة سيناء، فإن جثمان المواطن تم إيداعه في مستشفى "بئر العبد" العام.

علي داود العلوي

ب- الهجمات وإطلاقات النار العشوائية المفضية للموت أو لإصابات في صفوف المدنيين

تُعد قاعدة حظر الهجمات العشوائية واحدة من أهم مبادئ القانون الإنساني الدولي التي تشمل جميع أنواع النزاعات المسلحة، الدولية وغير الدولية، وأشارت إليها وثائق ومعاهدات دولية من بينها المادة 51 من البروتوكول الإضافي الأول من اتفاقيات جنيف، كما أوجب الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان في مادته الرابعة وجوب صون وضمان الحق بالحياة للمدنيين في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء النزاعات.

وفي سيناء كثيرًا ما رصدت حالات إصابات وقتل في صفوف المدنيين نتجت عن إطلاقات نار عشوائية صادرة من الجيش إلا أن أية محاكمة لم تجري لأجل محاسبة من يقوم بهذه الأعمال، ونادرًا ما جرت تحقيقات رسمية في ذلك، فالسلطات تقيّد مثل هذه الوقائع التي يكون طرفها قوة أمنية رسمية ضد مجهول، فليس هناك متهم يمكن وضع المسؤولية القانونية عليه وتقديمه للقضاء.

في تمام الساعة 6:20 دقيقة مساء يوم الخميس الموافق 2020.08.06، في تمام الساعة 6:20 دقيقة مساء يوم الخميس، أصيب الطفل "عرفات عودة النصايرة"، البالغ من العمر 13 عامًا، بطلق ناري في قدمه اليسرى أثناء وقوفه أمام منزله الكائن في حي "النصايرة" وسط مدينة "الشيخ زويد". ويرجح أن الإطلاقات النارية صادرة من كمين للجيش كان يعتلي مدرسة "السكة الحديد للبنين" صدرت منه أصوات إطلاقات نارية، وذلك على الرغم من عدم وجود أي نشاط مسلح، إذ اعتاد سكان المدينة وبشكل يومي إطلاق النار بشكل عشوائي من قبل الكمائن العسكرية حسبما أكد من التقيناهم من شهود العيان.

ثلاثة من شهود عيان عدة ذكروا لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أن جنودًا من الجيش المصري داخل كمين عسكري أقامته قوات الجيش فوق مدرسة "السكة الحديد للبنين" أطلقوا أعيرة نارية بشكل عشوائي وفي غياب تام لأي عناصر مسلحة تابعة لداعش وعدم وجود أي تهديد أمني أو تبادل لإطلاق النار، مؤكدين أن وقت إصابة الصبي قبل أذان المغرب تزامن مع وقت أطلاق الأعيرة النارية من الكمين العسكري، أضاف شهود العيان أنهم اعتادوا ان تقوم الارتكازات العسكرية داخل وحول مدينة "الشيخ زويد" بإطلاق الرصاص بهدف التأمين أو إعلان التأهب بشكل يومي؛ الأمر الذي تسبب في قتل وإصابة العديد من المدنيين منذ بداية العمليات العسكرية.

كما كشف أحد أقارب الطفل المصاب لمؤسسة سيناء، إن والده "عودة النصايرة"، أحد وجهاء مدينة الشيخ زويد، كان قد لقي مصرعه في 12 ديسمبر 2014 جراء الإصابة بعيار ناري عند منزله، صدر من تجاه معسكر الزهور العسكري، في مدينة الشيخ زويد.

عرفات عودة النصايرة

عودة النصايرة

وفي واقعة دموية أخرى ذهب ضحيتها طلاب غير بالغين جرت في تاريخ 2020.08.10، أطلقت النار نقطة عسكرية تابعة للجيش، تقع بين قريتي "الهميصة" و"أبو جلود" في مركز "بئر العبد" الواقعة غرب سيناء، على سيارة نقل "ميكروباص" تحمل مدنيين معظمهم أطفال في المرحلة الثانوية كانوا في طريقهم للمدرسة.

قابلت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أحد الطلاب ممن كانوا يستقلون الحافلة، والذي قال: أثناء مرورنا عند طريق فرعي، تفاجأنا بإطلاق الرصاص علينا بشكل كثيف، لم نكن نعرف ما الذي يحدث، حاولت الاحتماء بالنزول أسفل المقعد، تناثرت الدماء في كل مكان، بعد توقف السيارة بجانب احد المنازل على الطريق خرجنا منها مسرعين، وتبيّنا أن مصدر الإطلاقات النارية كانت قوة من الجيش تقوم بواجب أمني جنوب قرى تي "قاطية" و"المريح" التي يسيطر عليهما حاليًا عناصر من تنظيم "الدولة الإسلامية في سيناء".

كما أضاف شاهد عيان للمؤسسة : لم يحصل المصابون على الرعاية الطبية العاجلة بسبب وجود عمليات قصف مدفعي وتدخل جوي كثيف شهدته المنطقة، وتأخر وصول الإسعاف لنقل المصابين لمدة ساعة وهم ينزفون امام أعيننا ولم نستطع تقديم أي عون، أعتقد ان "أحمد" لفظ انفاسه الأخيرة بين يدي، لم أكن أعرفه قبلها لكني لن انساه ابداً، لحظات صعبة ومرعبة مرت كأنها عام كامل، بعد مرور ساعة كاملة وصل الإسعاف لنقل الضحايا إلى نقطة إسعاف تقع في قرية "6 أكتوبر".

مصادر طبية كشفت لمؤسسة سيناء: أن سيارة الإسعاف نقلت 4 طلاب، أحدهم توفي، و3 آخرين بإصابات متفاوتة بينهم فتاة، وهم كل من:

وفاة:

الطالب "أحمد السيد عبدالعزيز"، البالغ من العمر 16 عامًا بطلق ناري في الصدر.

المصابون:

الطالب "علاء نصر سلمي"، ١٦ عام ، مصاب بعيارات نارية في أماكن متفرقة في الجسد؛ إصابته حرجة.

الطالب "محمود مهني سليمان"، ١٦ عام ،مصاب بطلق ناري في الساعد الأيسر.

الطالبة "إسراء إبراهيم حسان"، ١٦ عام ، مصابة بطلق ناري في البطن، والتي خضعت لعملية جراحية دقيقة.

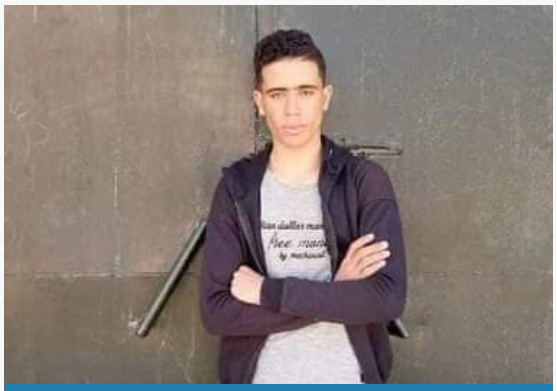

الطالب المتوفي:
أحمد السيد عبدالعزيز

الطالب المصاب
علاء نصر سلمي

وفي حادثة أخرى جرت في مدينة "الشيخ زويد" بتاريخ 2020.08.16، أصيب طفل يدعى "أحمد بدران عطا الله"، ويبلغ من العمر 15 عامًا، برصاصة طائشة استقرت في قاع الجمجمة. أفاد مصدر طبي

لمؤسسة سيناء إلى أن المصاب يسكن في حي "الزهور" السكني بمدينة الشيخ زويد، وأنه نقل أولاً إلى مستشفى الشيخ زويد العام، ثم تم تحويله إلى مستشفى العريش العام بسبب خطورة الإصابة. ونظرًا لضعف الإمكانيات المتاحة جرى تحويله مرة ثانية إلى مستشفى القصر العيني بالقاهرة وما زال يخضع للعلاج؛ ولم يقرر الأطباء هل سيستخرجون الرصاصة أم سيتركونها، بسبب الخطورة الشديدة على حياة الطفل.

أحمد بدران عطا الله

فيما تطابقت شهادة اثنين من شهود العيان في حي "الزهور" حول تكرر وقوع إصابات بسبب الرصاص والقذائف العشوائية في حي "الزهور" بـ"الشيخ زويد" خلال الأشهر الماضية والتي تطلقها قوات الجيش التي تؤمن المدينة بغرض التمشيط والتأمين رغم الحالة الأمنية المستقرة التي تنعم بها المدينة منذ عام تقريباً، يقع "معسكر الزهور" داخل المدينة وهو أكبر معسكر للجيش مستخدم في العمليات الأمنية في مناطق "الشيخ زويد"، والذي أعتاد بشكل دائم على إطلاق عشوائي للنار من أبراج الحراسة التي تعتلي العمارات السكنية.

وفي تاريخ 2020.08.22، فُجعت أسرة في مدينة العريش، شمالي سيناء، بإصابة 3 من أفرادها، من بينهم طفلة، برصاص عشوائي يُرجح انه صدر من ارتكاز أمني استقرت في أنحاء مختلفة بأجسادهم.

أوضحت بيانات حصلت عليها مؤسسة سيناء من مصادر طبية في مستشفى "العريش" العام، أن المصابين الثلاثة هم:

- أحمد سليمان سلام، يبلغ من العمر 34 عام، أصيب بطلق ناري في ساقه اليمنى.
- أحمد سليم سلام، يبلغ من العمر 42 عام، أصيب بطلق ناري في ظهره.
- آية أحمد سليم، تبلغ من العمر 12 عام، أصيبت بطلق ناري أعلى ظهرها.

ذكر شاهد عيان، من سكان محيط حي "الزهور" في مدينة "العريش"، أن الأفراد الثلاثة أصيبوا أثناء تواجدهم عند منزلهم في منطقة ما بين حي "ابني بيتك الجولف" و"حي الزهور" في دائرة قسم ثالث "العريش"، مؤكدًا أنه سمع أصوات أعيرة نارية صدرت من كمين أمني يقبع على الطريق الدائري جنوب المنطقة المذكورة، مشيرًا إلى أن الجيران الذين شهدوا على الواقعة استنجدوا بالاسعاف لنقل المصابين، والتي ذهبت بهم إلى مستشفى "العريش" العام؛ وأضاف أنه وقت وقوع الحادثة لم يكن هناك اشتباكات بين قوات الجيش ومسلحين؛ وأنه لم يشاهد أي تواجد لعناصر مسلحة تنتمي لداعش في المنطقة.

وأضاف شاهد آخر من سكان المنطقة، أن المصابين الثلاثة هم نازحون من قرية "الشلاق" في "الشيخ زويد"، وقد نزحوا قسرًا منذ عام بعد أن دفعهم التضييق الأمني الخانق والقذائف العشوائية المميتة إلى النزوح بحثًا عن حياة كريمة آمنة في "العريش"؛

مؤكداً أن إطلاق النار من الكمائن القريبة يحدث بإستمرار لغرض التأمين وأنها ليست المره الأولى التي يقع فيها ضحايا من المدنيين عن طريق الخطأ.

و كإجراء معتاد ينتج عنه ضياع الحق بالمطالبة بمحاسبة المسؤولين وتعويض الأضرار، أبلغت إدارة مستشفى "العريش" العام نقطة الشرطة المتواجدة فيها بالحادثة، لتقوم الأخيرة بتحرير محضر يشير إلى أن سبب الإصابات طلقات نارية مجهولة المصدر دون إجراء أي تحقيق في الواقعة.

ج- تدمير الأعيان المدنية

في العديد من النزاعات المسلحة التي جرت في سيناء، من النادر أن يميّز أطرافه بين الأعيان المدنية، ورغم أن الحكومة المصرية ملتزمة دوليًا بذلك، إلا أن ضحايا القصف الجوي على القرى والمناطق الآهلة بالسكان ما زالت بارتفاع. يؤكد القانون الدولي الإنساني على وجوب احترام الأعيان المدنية في جميع الأوقات بما في ذلك بأوقات النزاع المسلح، كما يحظر استخدام الهجمات العشوائية وفقًا للمادة 51 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977، والتي أوضحت أن الهجمات العشوائية هي التي لا توجه نحو هدفٍ عسكري محدد، أو لا يمكن تحديد آثارها على النحو الذي يمكنها أن تصيب أهدافًا عسكرية ومدنيين أو أعيانًا مدنية دون تمييز.

في تاريخ 2020.08.02، تضرر العديد من منازل المدنيين النازحين من مناطقهم هربًا من الاشتباكات الجارية؛ وثقنا في مؤسسة سيناء قصفاً جوياً لمنزل مكون من ثلاث طوابق يعود للمواطن/ حسين حسن ديبان الشهير ب "حسين القروي"، في قرية "الجنايين"، جنوب شرق "رابعة" بمدينة بئر العبد غربي سيناء، وأفاد شاهد عيان في مقابلة مع مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إلى أن المنزل تضرر بشكل كبير، فيما لم تقع أية إصابات بشرية بسبب خلوه من ساكنيه الذين نزحوا منه الأسبوع الماضي باتجاه أقارب لهم في "بئر العبد" جراء الأحداث التي نتج عنها تدهور في الكثير من المناحي، موضحًا أنه شاهد إصابة البيت خلال وجود الطائرات الحربية في الأجواء؛ بينما لم يعطينا شاهد العيان إجابة عن احتمالية وجود عناصر تابعة لتنظيم داعش داخل المنزل أو بجواره، مؤكداً انه غادر المكان سريعاً.

قال مزارع من قرية "الجنايين" لفريق المؤسسة، أنهم لا يعرفون حجم الضرر التي تعرضت له ممتلكاتهم في القرية، كما أن مزارعهم ومواشيهم، التي تحتاج لرعاية يومية، تواجه خطر الاندثار، لافتًا إلى أن مجهودهم طوال الموسم الزراعي يقترب من الضياع وتحقيق خسائر فادحة جراء ذلك، فمعظم المزارعين في المنطقة عليهم ديون ينتظرون مواسم الحصاد لسداد ما بذمتهم.

وفي تاريخ 2020.08.05، رصدت مؤسسة سيناء قيام قوات الجيش بقصف مدفعي وجوي استهدف العديد من منازل النازحين في قرى "رابعة"، "الجنايين"، "قاطية"، "إقطية" و"المريح"، التابعة لمركز "بئر العبد" في سيناء. تحدثنا في المؤسسة مع أحد شهود العيان الذي رأى أنقاض منزل يعود للمواطن "عماد سالمان داود" الواقع في قرية "المريح".

قال الشاهد لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان: إن المنزل تعرض لأضرار كبيرة نتيجة قصفه بالطيران الحربي، لكن لم تحدث خسائر بشرية، فقد هجره ساكنوه إلى خارج القرية بعد سيطرة مسلحي تنظيم "داعش" على عدة قرى في مركز "بئر العبد".

تمكن فريق الرصد بالمؤسسة من توثيق قصف الطيران الحربي لأربعة منازل تابعة لمدنيين، لكن لم يتمكن من التواصل مع أصحاب هذه المنازل او أحد من شهود العيان؛ وتؤكد المؤسسة أنها لم تتمكن من حسم فرضية ما إذا كان بعض مسلحي تنظيم

"داعش" قد تحصنوا بالمنازل من عدمها، وهذه المنازل تعود للمواطنين:

1 - علي حموده نصير، حي "السبيل/قرية رابعة".

2 - حمزة إبراهيم أبو سمره، "قرية إقطية".

3 - سعيد جحرود المأذون، "قرية أم عقبة".

4 - سلام جحرود المأذون، "قرية أم عقبة".

من جانب آخر، أقدمت حملة أمنية معززة بجرافة وعدة دبابات وخبراء مفرقعات، في تاريخ 2020.08.16، على تفجير بيوت في منطقة "قرية السكادرة"، الواقعة عند ساحل مدينة "الشيخ زويد"، شرقي سيناء.

أفاد شاهد عيان من سكان مدينة "الشيخ زويد" لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، أن الحملة قامت بتدمير 10 مساكن بدوية، قرب مدرسة "السلام" الإعدادية المهجورة، وهي مساكن أجبروا على الرحيل منها في أبريل/مايو 2020، مؤكدين على أن عمليات الهدم لم تكن الأولى.

كشف أحد السكان المحليين الذين أجبروا على النزوح قسرًا من قرية "السكادرة" في شهادته لفريق المؤسسة "مقابلة سابقة يوليو ٢٠٢٠" : أن خلال شهري أبريل ومايو الماضيين لم تسمح القوات الأمنية لأحد بالبقاء في القرية، وأن عملية التهجير المنظمة التي جرت سبقها تضييق في سبل العيش، إذ قطعت الكهرباء عن القرية مراراً لفترات طويلة، ثم بدأت القذائف تسقط بشكل عشوائي على القرية ومحيطها، الأمر الذي عجّل برحيل الأهالي للنجاة بأرواحهم.

اتفقت شهادة أخرى لشاهد عيان"مقابلة سابقة يوليو ٢٠٢٠" مع الشهادتين السابقتين، إلى أن عمليات نسف وهدم البيوت بدأت مباشرة عقب خلو القرية من ساكنيها، وانطلقت بمزاعم انفجار عبوة ناسفة على عربة عسكرية داخل المنطقة، إذ بدأ الجيش بهدم وإزالة البيوت المحيطة بالانفجار أولًا، ثم اتسع ذلك ليشمل مواقع عدة؛ و أن سكان مدينة الشيخ زويد القريبة من قرية السكادرة يسمعون بشكل شبه يومي أصوات تفجيرات المنازل وارتفاع أعمدة الدخان جراء عمليات الهدم والتجريف المتسارعة بالقرية.

وفي واقعة أخرى جرت في تاريخ 2020.08.17، كشف مواطن يدعى "حمزة ابراهيم أبو سمرة" تعرض منزله الواقع في قرية "إقطية" التابعة لمركز "بئر العبد" في شمالي سيناء، للتدمير نتيجة لقصف جوي شديد نتج عنه تسوية البيت بالأرض وتدميره بالكامل. واكتفى صاحب البيت عند نشر خبر نسف بيته على فيسبوك بالقول: "الحمدلله على كل حال، بيعوض الله"، مشيرًا إلى أن تدمير المنزل وقع يوم 27 يوليو الماضي.

هـ- الاحتجاز التعسفي

تمارس السلطات الأمنية في مصر قمعًا شديدًا بحق النشطاء والمعارضين السيناويين بغرض تكميم الأفواه وتثبيت حالة التعتيم الإعلامي المفروض على سيناء منذ بداية العمليات العسكرية مستخدمة في ذلك وسائل عدة منها الاحتجاز التعسفي، وقد نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 9 على أن "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه"، كما ينص الدستور المصري في المادة 54 على أن "الحرية الشخصية حق طبيعي" وأنه "لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق. ويجب أن يبلغ فورًا كل من تقيد حريته بأسباب ذلك، ويحاط بحقوقه كتابة، ويُمكّن الاتصال بذويه وبمحاميه فورًا"، وهو ما يبقى حبرًا على ورق في سيناء.

في تاريخ 2020.08.04، أقدمت قوة من الشرطة على اعتقال الناشط السيناوي والقيادي اليساري "أشرف أحمد سليمان أيوب"، البالغ من العمر 58 عامًا، ونجله "شريف"، من منزلهم الكائن في شارع "البحر" بمدينة "العريش". يُعد "أشرف" أحد أبرز النشطاء السيناويين، والذي يوثق الانتهاكات التي يرتكبها أطراف النزاع بحق المدنيين عبر حسابه على فيسبوك. لاحقًا وبعد 4 أيام من الاعتقال غير المبرر، أفرجت السلطات عن "شريف" في حين أبقت على والده الذي لم يستطع حتى لحظة كتابة التقرير من التواصل مع محاميه ولم يعرض على النيابة العامة.

أحد أقارب "أشرف" تحدث لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان عن وقائع ما جرى، إذ أوضح أن القوة التي نفذّت الاعتقال تابعة لقسم شرطة ثان العريش، وأنها اقتحمت المنزل في الساعة الثانية فجرًا، ونفذّت عملية الاعتقال دون إظهار أي مذكرة قانونية ودون ذكر لأي من أسباب الاعتقال. وأشار إلى أن المحتجزين الإثنين نقلوا إلى مقر فرع جهاز الأمن الوطني بضاحية "السلام" في مدينة "العريش". وأضاف إلى أن العائلة تشعر بقلق شديد تجاه "أشرف" نتيجة لظروفه الصحية غير المستقرة، إذ يعاني من صعوبة في السير ويحتاج لمساعدة لقضاء حوائجه منذ أكثر من 10 أعوام نتيجة لحادث سير.

و. التستر والتوسل بالأعيان المدنية

تدفع إجراءات التستر بالأعيان المدنية ونشر النقاط العسكرية وسط المناطق السكنية واستخدام الممتلكات المدنية في الصراع المسلح إلى تحويلها إلى أهداف عسكرية، مما يعرضها إلى خطر استهدافها بالهجمات وتدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها وتعطيلها بما ينافي القانون الدولي الإنساني الذي أفرد حماية خاصة لها وأوجب على أطراف النزاع منع استغلالها في أوجه تؤدي إلى الضرر بها.

وتطبيقًا لذلك أفادت المادة 7 من الملحق الإضافي الأول لاتفاقية جنيف 1977 إلى عدم جواز "التوسل بوجود السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو تحركاتهم في حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية ولاسيما في محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية أو تغطية أو تحبيذ أو إعاقة العمليات العسكرية. ولا يجوز أن يوجه أطراف النزاع تحركات السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين بقصد محاولة درء الهجمات عن الأهداف العسكرية أو تغطية العمليات العسكرية.

في واقعة يمكن اعتبارها تصرفًا غير مسؤول حدثت بتاريخ 2020.08.07، أقام الجيش ارتكازًا أمنيًا في عمارة سكنية يمتلكها المواطن "محمد منصور عيد منصور" تقع بقرية "أم عقبة"، التابعة لمدينة بئر العبد.

تحدث أحد شهود العيان من أهالي القرية لمؤسسة سيناء: أن سكان البناية لم يسألهم أحد عن رأيهم في إقامة الإرتكاز العسكري فوق منزلهم ولم يعطوا أي إنذار مسبق، وعند استفسار الأسرة عن مدة بقاء القوات داخل المنزل لم يعط الضابط المسئول إجابة واضحة، وقال لهم : "انتو مش بتحبوا مصر؟ لازم تساعدوها!

اضطرت الأسرة للانتقال عند أقارب لهم في قرية المنايف بمحافظة الإسماعيلية خوفًا على حياتهم، إذ حدثت مرات عدة إطلاقات نارية تجاه المنزل نتيجة اشتباكات بين القوات الحكومية وعناصر مسلحة.

تحدث الينا أحد أقارب صاحب المنزل: شعرت العائلة بأن الجيش يستخدمهم كدروع بشرية، خافوا من إبداء أي رفض للجيش خوفًا من ردة فعلهم، خافوا أن يفسر هذا الرفض بشكل خاطئ على أنه عدم مساندة للجيش في حربه ضد الإرهاب؛ نحن نعلم ما يفعلون بمن يشتبهون به؛ سيعتقل ويغيب لأشهر طويلة في أحسن الأحوال ولن يعرف أحد عنه أي خبر.

كما أشار أحد سكان المنطقة إلى حدوث موجة نزوح من بيوتهم الكائنة في قريتي "أم عقبة" و"الفتح"، نتيجة لشروع الجيش بنصب كمائن أمنية في مواقع عدة وسط المناطق السكنية في مناطق غرب بئر العبد. وأضاف إلى أن الاستعدادات التي بدت على النقاط الأمنية تبدو وكأنها تستعد لاشتباكات محتملة، مما دفع الأهالي للنجاة بأرواحهم.

د- تدمير وإزالة أسباب العيش دون تقديم تعويضات

تعتبر أعمال التجريف والهدم في الأراضي والممتلكات المدنية، والتي تقوم بها السلطات في سيناء، أحد أهم أسباب التهجير والنزوح من المنطقة، إذ حوّلت مساحات زراعية منتجة واسعة تشغّل الكثير من السكان، إلى مناطق صحراوية معطلّة هجرها الناس الذين لم يقدم لمعظمهم أي تعويض عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بهم. ووفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، في مادته (5)، فقد حظر على أي دولة أو جماعة أو أشخاص قيامهم بأي فعل أو نشاط "يهدف إلى إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد.."، والتي من بينها أسباب العيش الخاصة للمدنيين.

في تاريخ 2020.08.11 أقدمت جرافات للجيش على تجريف وإزالة مزارع للزيتون في محيط تجمع "العراجين"، جنوب قرية "أبو طويلة"، التابعة لمركز الشيخ زويد شرقي سيناء، مما أدى إلى خسارة 18 مزرعة في المنطقة وتفجير 5 بيوت غير مأهولة.

أفاد أحد المزارعين بالقرية في مقابلة مع مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان؛ أن أفراد من الجيش على أجبروه و بعض المزارعين على قص أشجارهم بأنفسهم، مضيفاً: " شعرت بمرارة وحسرة شديدة وكأنني في كابوس، أنا من زرع هذه الأشجار و انا من يقتلعها !! أين العدل في هذه الأرض؟ " .

أضاف "الشاهد" إلى أن المزارعين كانوا ينتظرون جمع محصولهم وبيعه بعد شهر حيث يعد بمثابة مصدر رزقهم الوحيد، وأن ذلك يُعد مؤشرًا متعارف عليه يستبق ترحيلهم إلى مناطق أخرى كما حصل في مناطق عدة من شمالي سيناء.

فيما اشتكى لنا شاهد عيان آخر، وهو مالك لإحدى المزارع، بأنه فقد مصدر رزقه الأهم، وأن لا أحد وعده بتقديم تعويض عادل، والعديد من المزارع التي جرى فيها نفس الأفعال لم يتم تعويض مالكيها عن الأضرار التي لحقتهم، بعضهم جرى تجريف مزرعته قبل عامين ولم يقدم له أي تعويض.

أما عن سبب تجريف هذه المزارع، فقد فسّر لنا أحد النشطاء المحليين سبب ذلك أن "البشمرجة"، وهو لقب محلي يطلقه الأهالي على المتعاونين مع الجيش من المدنيين، زعموا بأن الأشجار تحجب الرؤية عن ارتكاز للجيش يقع بالقرب من المنطقة، وأن مسلحين من "داعش" سبق لهم وأن تسللوا من هذه المزارع وقتلت عددًا من "البشمرجة".

ز- تدمير وحدات صحية دون تقديم بدائل مناسبة

يحمي القانون الدولي والمعاهدات ذات العلاقة الوحدات الصحية والمستشفيات من أية أعمال عسكرية أو انتقامية ترتكب في حقها، وتفرض قواعد القانون الدولي العرفي حماية للوحدات الصحية والطبية سواء أكان ذلك في نزاع مسلح دولي أو غير دولي. يؤكد البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف 1977 في المادة 1-11 على وجوب حماية واحترام وحدات ووسائل النقل الطبي، وألا تكون محلاً للهجوم. وفي مخالفة لذلك، أقدمت قوة عسكرية من الجيش المصري في تاريخ 2020.08.18 على نسف وتدمير وحدتين صحيتين تقع الأولى في قرية "السكادرة"، والثانية في قرية "العكور"، اللتين تتبعان لمركز "الشيخ زويد"، شمالي سيناء.

أفاد شاهد عيان لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، من قرية "أبوطويلة" القريبة من مكان الواقعة، أن الوحدة الصحية في قرية "العكور" تم إفراغها قسريًا قبل سنتين من قبل الجيش، وأن الأهالي شاهدوا التفجير وأعمدة الدخان ترتفع من المكان الذي تحول خلال لحظات إلى ركام. ولدى سؤال أحد السكان المحليين في القرية عن المكان الذي يتلقى الأهالي فيه الرعاية الصحية، أجاب أنهم ومنذ مدة طويلة قاموا بتخصيص منزل أهلي كبديل عن الوحدة.

أما عن الوحدة الصحية في قرية "السكادرة"، فأوضحت شهادات ثلاثة من السكان المحليين أن الجيش، وبعد أن قام سابقًا بعمل حملة ترحيل قسرية في حق السكان، قام بتفجير الوحدة الصحية، ولم يبقَ من القرية إلا المدرسة الابتدائية والإعدادية، وتحولت البيوت والمحلات إلى ركام.

تعيش المناطق والقرى المرتبطة بالشيخ زويد تحت واقع صحي مؤلم، إذ أن غالبية الوحدات الصحية فيها، البالغ عددها 14 وحدة، جرى تفجيرها أو تحويلها إلى كمائن عسكرية، وخرجت معظمها من الخدمة، ولم يتبقَ منها إلا الوحدة الواقعة في قرية "أبو طويلة".

ش- الحرمان وتعويق الحصول على العمل بقرار تمييزي

تفاقمت معاناة الصيادين في بحيرة "البردويل"، ثاني أكبر بحيرات مصر، الواقعة في محافظة شمال سيناء، بعدما تلقى الصيادون ردًا سلبيًا من وزارة الدفاع تؤكد على حظر الصيد داخل البحيرة في الوقت الحالي ولأجل غير مسمى.

إذ تلقى النائب في البرلمان المصري، عن دائرة "بئر العبد"، سلامة الرقيعي، ردًا من أمانة وزارة الدفاع بتاريخ 29 يوليو، ونشر في وسائل الإعلام بتاريخ 2020.08.17، يشير إلى "الاعتذار عن سروح عائمات الصيد على ساحل البحر المتوسط من بورسعيد غربًا حتى خط الحدود الدولية شرقًا"، و"عدم القيام بأي أعمال صيد داخل البحيرة في الوقت الحالي".

وفي التفاصيل، فقد أعلنت إدارة البحيرة موعدًا سابقًا لفتح المجال للصيد فيها، بعدما قامت بتأجيله عن موعد في مايو الماضي، ثم قامت بتأجيله أكثر من مرة، ثم أصدرت قراراً إداريًا بحظره تمامًا، رغم أن الصيادين قاموا مسبقًا بدفع رسوم تأمين تراخيص الصيد.

يستفيد من بحيرة "البردويل" نحو 2500 صياد، وتعد مصدر دخلهم الأساسي أو الوحيد، ومن المعتاد أن يتم فتحها للصيد في بداية مايو من كل عام، وتستمر حتى نهاية ديسمبر، إلا أن هذا الانتظام كسرته العمليات العسكرية الشاملة التي انطلقت في 9 فبراير 2018، والذي صاحبه تضييق كبير في سبل العيش الكريم ما زال مستمرًا حتى اليوم.

لا تقتصر المعاناة فقط على الصيد في بحيرة البردويل؛ بل يشمل حظر الصيد في سواحل البحر المتوسط منذ أكثر من عامين ونصف، حيث يمنع نزول العائمات وقوارب الصيد تمامًا، ويشمل هذا القرار وآثاره صيادو شمال سيناء فقط، فوفقًا لشهادة صياد خمسيني من حي "أبوصقل" في مدينة "العريش"، فإنهم يشاهدون مراكب الصيد القادمة من "دمياط" و"بور سعيد" وهي تصطاد في البحر بحرية دون منعها وتطبيق الحظر عليها، وينطبق الحظر على الصيادين من شمال سيناء فقط، مشيرًا إلى أن أسعار الأسماك ارتفعت بمقدار يعجز أغلبية الناس عن شرائه، وأن التجار في المحافظة يقومون حاليًا بشراء الأسماك من محافظة "دمياط" بتكلفة أعلى، مضافًا إليها أجرة النقل، مؤكدًا أن الصيادين في المحافظة يتعرضون

لظلم فاحش، فهم متوقفون عن العمل وليس لهم أي دخل، ولا تقدم لهم الحكومة أية تعويضات أو مساعدات اجتماعية.

تُعد مهنة الصيد بالنسبة للمدن والمناطق الساحلية مهنة أساسية تضمن لآلاف الأفراد حياة كريمة. وبالنسبة للسكان المحليين في سيناء، فقد ألقت العمليات العسكرية الشاملة التي انطلقت في فبراير 2018 أثارًا ثقيلة على مواطني المحافظة ما زالت قائمة للآن. يضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 23 حق العمل للجميع، وفي "حرية اختيار العمل، وفي شروط عمل مرضية عادلة، وفي الحماية من البطالة".

ويُعد القرار الحكومي بحظر الصيد دون توفير البدائل أو تعويضات أو معاشات مناسبة انتهاكًا في حق المواطنين بالعمل وحياة كريمة، وهو انتهاك يقوم على أساس تمييزي مناطقي اختص به صيادو محافظة شمال سيناء دون غيرهم، إذ تسمح السلطات الصيادين من محافظات أخرى، مثل "بور سعيد" و"دمياط"، بالصيد بمراكبهم على سواحل المحافظة دون أي تضييق.

ط- التنصل من المسؤوليات المُلزمة لها

لا جدال في أن على السلطات الحاكمة مسؤولية توفير الحماية الكاملة للمدنيين من الهجمات ومخاطر العمليات العسكرية وصون حياتهم من أية أعمال انتقامية تستهدفهم. لكن للسلطات الرسمية المصرية سلوك غير ذلك، إذ تتجنب الإعلان وقوع قرى ومناطق تحت سيطرة "داعش" تجنبًا لما يترتب عن ذلك من التزامات نحو المدنيين، وتطبيقًا لذلك، استخدم الجيش المصري في تاريخ 2020.08.26 أشخاصًا معروفين على مستوى المنطقة لدعوة أهالي قرية "أقطية" للعودة إلى بيوتهم بعد أن انتهى من تطهيرها من العناصر المسلحة، وفقًا للإعلان الذي تداوله الناس.

إذ أبلغنا عدد من السكان المحليين من القرية، أن هؤلاء الأشخاص نشروا تعليمات أمنية تنظم عودة الأهالي، وهي تقديم معلومات عن أفراد العائلة واحدة من حيث بطاقاتهم الشخصية وأرقام هواتفهم لكتيبة "رابعة" لتحديد موعد لعودتهم لاحقًا إلى القرية.

وفي تاريخ 26 أغسطس، نشرت صفحة "شباب قاطية" على موقع فيسبوك، منشور منسوب لشخص يدعى "عماد اليماني" يدعي فيه ورود اتصال له ولشقيقه "عرفة اليماني" من الجهات الرسمية في الساعة 09:00 صباحًا تطلب منه إبلاغ أهالي قرية "أقطية" أن يستعدوا للرجوع إلى منازلهم التي نزحوا منها بعد اقتحام مسلحي "داعش" للقرية واستيلائهم عليها، مضيفًا أن السلطات حددت صباح يوم الخميس الموافق 27 أغسطس موعدًا لدخول الأهالي للقرية.

بعد مضي ساعات قليلة، وتحديدًا عند الساعة 15:00 من نفس اليوم، تحدث عن ورود اتصال آخر له من السلطات، يخبره بتأجيل موعد الدخول إلى القرية بسبب وجود عبوات ناسفة في داخلها، وأن القوات المسلحة ما زالت تعمل على تطهير المنطقة، وأن القيادة العسكرية ارتأت تأجيل الرجوع للقرية يوم واحد أو يومين حفاظًا على أرواح المواطنين، والتأكد من خلو المكان من أية عبوات ناسفة موجهة لاستهداف الجيش أو إرهاب الأهالي.

وفي 28 أغسطس، نشرت "شباب قاطية" منشورًا نقلًا عن "محمد نافل"، دعا فيه كل من يقيم في قرية "أقطية" بإحضار بطاقات العائلة الشخصية مرفقة برقم هاتف كل أسرة، وتسليم هذه المعلومات لكتيبة "رابعة" لحين انتظار تعليمات جديدة بهذا الخصوص. ووفقًا لعدد من السكان المحليين، فقد استقبلهم معسكر الجيش واستلم منهم البطاقات الشخصية وفرض عليهم التوقيع على "إقرار" بصحة

المعلومات الواردة، وأن صاحب التوقيع تقع عليه "مسؤولية كاملة عن إبلاغ القوات المسلحة في حالة مشاهدة أي عناصر غريبة غير مقيمة بالقرية، أو أي أجسام غريبة أو أسلحة أو ذخيرة".

ولم يتبين مصير القرى الثلاثة الأخرى التي استباحتها "داعش"، وهي "الجنايين" و"المريح" و"قاطية"، والتي سيطر عليها التنظيم منذ هجومه على معسكر قوات الجيش في قرية "رابعة" نهاية شهر يوليو المنصرم.

ي- تزييف الوقائع وتقديم معلومات كاذبة

يصدر الجيش المصري بشكل دوري بيانات يوجز فيها حصاد عملياته العسكرية في شمالي سيناء ضمن فترات زمنية محددة، وتتضمن معلومات تُعد المصدر الوحيد لمعظم وسائل الإعلام نظرًا لمنعه لأي تغطية صحفية أو حقوقية أو إغاثية رسمية في سيناء، لذا وفي معظم الأحيان لا تستطيع الجهات المعنية من التحقق من صحة ما يرد فيها لغياب الشفافية في إعدادها.

في 2020.08.30، نشر المتحدث العسكري باسم الجيش المصري، عبر صفحته الرسمية في فيسبوك، بيانًا مرئياً (فيديو)عن حصاد عمليات الجيش في سيناء للفترة ما بين 22 يوليو إلى 30 أغسطس 2020، مرفقًا فيه مجموعة من الصور القتلى ممن وصفهم بالإرهابيين.

قام متخصصون من مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان بتحليل ما ورد في فيديو المتحدث العسكري من أحداث وصور، وتبيّن أن الجيش قام بتزييف وفبركة بعض من أحداث الفيديو، إذ ظهرت فيه صورة لجثة تعود لـ"عنصر متشدد" وضعت داخل صندوق سيارة عسكرية، قال المتحدث العسكري أنه قتل في اشتباكات مع الجيش المصري خلال العمليات الجارية في محيط قرية "رابعة" في الفترة المشار إليها وفقاً لما ورد في البيان. وبعد بحث وتحري ومراجعة لأرشيف المؤسسة، اتضح تطابق الصورة المنشورة للقتيل في بيان الجيش مع أخرى كانت قد وردت في فيديو مسرب لنشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي بتاريخ 19 مارس 2020، والتي قام فيها ضابط بحرق جسد القتيل وقطع أصابعه والتمثيل بجثته، ولا تستطيع المؤسسة مشاركة المحتوى المشار إليه مع العامة حفاظًا على مشاعرهم وإيمانًا منها بوجوب صون كرامة الإنسان، أيًا كان، حيًا أو ميتًا، وأتساقًا مع المبادئ القانونية التي تعتمدها في عملها، وهي المعاهدات والقوانين الناظمة للنزاعات المسلحة غير الدولية، والتي اعتبرت التمثيل بالجثث أثناء الصراعات جريمة حرب لا تسقط بالتقادم.

صورة مسربة للتمثيل بجثة (عنصر متشدد)

صورة للقتيل من بيان المتحدث العسكري

يضع تزييف بعض الأحداث الذي تضمه بعض بيانات المتحدث باسم الجيش مصداقيته على المحك؛ وتجعل من الواجب التعامل بحذر مع بياناته ومحاولة التثبت من أية أرقام ومعلومات يقوم بنشرها، في ظل غياب الشفافية والمحاسبة وتفعيل قانون الطوارئ؛ وفي ظل حملات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري ومنع السلطات الرسمية للجهات الحقوقية والصحفية المستقلة من التحرك بحرية داخل سيناء.

2 - انتهاكات الميليشيات والمجاميع المسلحة غير النظامية

أ. انتهاكات الميليشيات الموالية للجيش

منذ تفجر الصراع في سيناء ووصوله لمستويات عنف غير مسبوقة، واستمرار هزائم الجيش المصري أمام مسلحي "داعش"، استعانت بشكل غير رسمي السلطات الحكومية بمجموعات مسلحة غير نظامية من أهالي سيناء انضوت تحت كيان "اتحاد قبائل سيناء"، وهي قوات غير نظامية تقاتل إلى جانب الجيش المصري في شبه جزيرة سيناء، ومنحتهم سلطات موجب الأمر الواقع لتنفيذ عمليات أمنية وحملات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري. ونتيجة لعدم تدريبها العسكري الصارم وغياب الانضباط والمحاسبة بحقها، سجلت قيامها بانتهاكات جسيمة عدة، منها عمليات قتل خارج نطاق القانون. وهي بذلك تُعد أحد أطراف النزاع الذي يسري عليه قوانين الحرب، والتي تُلزم الجميع ببذل الحماية القصوى للمدنيين وعدم الزج بهم في الصراع، ومنع الاعتداء عليهم والانتقاص من حقوقهم.

في تاريخ 2020.08.18، أقدمت مجموعات مسلحة غير نظامية، تنتمي لما يسمى "اتحاد قبائل سيناء"، ترافقها دورية للجيش، على احتجاز 4 سيدات بشكل تعسفي في حي "البحبوح" الواقع في جنوب مدينة الشيخ زويد، ثم أضافوا إليهن سيدة أخرى احتجزت من موقف سيارات الأجرة أثناء استعدادها للذهاب للعريش. تشترك النسوة في أنهن يقمن في المنطقة لوحدهن دون عوائل، وأنهن من النازحات من القرى.

أفاد شاهد عيان لمؤسسة سيناء، أن المجموعة المسلحة كانت مكونة من 3 سيارات نوع "تويوتا كروزر"، وأنها قامت بجولات استعراضية في داخل مدينة "الشيخ زويد"، انطلاقًا من تمركزهم عند تجمع "العراجين" الواقع في قرية "أبوطويلة"، مشيرًا إلى أن قوة من الجيش كانت برفقتهم، وأنهم قاموا بترك السيدة الخامسة (التي اعتقلت لاحقًا) بعد ساعتين من الاحتجاز، فيما لم يعرف مصير بقية السيدات أو الجهة التي نقلن إليها.

ب- انتهاكات تنظيم ولاية سيناء التابع لداعش

أ- الاختطاف وتغييب المدنيين

يُعرف التنظيم المتشدد باتباعه لسلوك يقضي بقتل أو تهديد ومعاقبة كل من يشتبه بأنه يتعاون مع الجيش والحكومة؛ أو يعتنق مذاهب وتفسيرات أو معتقدات يراها مخالفة غير مقبولة له، وكثيرًا ما سجلت حالات إعدام خارج نطاق القضاء ومعاقبات جماعية ذهب ضحيتها السكان المحليين.

في 2020.08.08، أقدم عناصر من "داعش" على اختطاف المواطن "أشرف حسونة عبدالله حسونة"، من قرية "الجنايين"، بزعم تعاونه مع الجيش، ولم يُعرف مصيره حتى لحظة كتابة التقرير.

أ- التستر بالأعيان المدنية

أشرنا سابقًا في هذه النشرة إلى أن التوسل بالأعيان المدنية، من منازل أو مدارس أو أماكن عبادة أو

أسواق، يُعد من المحظورات التي أشار إليها القانون الإنساني العرفي وأفرد لها حماية واضحة تمنع استهدافها بالهجمات التي قد تفضي إلى تدميرها التام أو الجزئي، ويشمل هذا الحظر جميع الأطراف بما فيها المجموعات المسلحة غير نظامية.

في 2020.08.17 تكشفت واقعة قصف جوي لمسجد "الرحمة"، في قرية "إقطية"، التابعة لمركز "بئر العبد". بيّن شهود عيان لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أن يوم 13 أغسطس شهدت القرية قصفًا جويًا للجيش طال المسجد، الذي كان خاليًا من المصلين المدنيين، ونقل إلينا شهود عيان من القرية أن عناصر من التنظيم بدأوا برفع الأذان وإقامة الصلاة داخل المسجد بعد سيطرة عناصر تنظيم "داعش" على القرية مما تسبب في قصف الطيران التابع للجيش المصري للمسجد.

ب- هجمات استخدمت فيها ممتلكات مدنية

شددت القوانين والمعاهدات والأعراف الناظمة للنزاعات المسلحة على وجوب النأي عن استخدام الأعيان المدنية، ومنها وسائل النقل المدنية، في الصراع حتى لا تتحول لأهداف عسكرية، وتُعد المواد 48 و52 من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف 1977 مثالًا بارزًا يوضح التعامل مع الأعيان المدنية وعدم استغلالها في أوجه عسكرية من قبل أطراف النزاع.

في تاريخ 2020.08.29، أقدم تنظيم "داعش في سيناء" على تنفيذ عملية انتحارية بسيارة مفخخة استهدف فيها تجمعًا للجيش في قرية "قاطية" التابعة لمركز "بئر العبد"، وفقًا لما نشره إعلام التنظيم. وقد استخدم الانتحاري سيارة تعود لمدني مختطف لديه يدعى "محمد حسن شبانة"، والذي وثقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان اختطافه بتاريخ 24 يوليو 2020.

لا يتورع عناصر تنظيم "داعش" عن مهاجمة المدنيين إلى جانب المقاتلين في سيناء، واستخدام الأعيان المدنية كأدوات في نزاعه الدموي مع الجيش المصري، كما ثبت في وقائع عدة سلبه لممتلكات المدنيين واستخدامها في نزاعه.

التوصيات:

1 - للسلطات المصرية:

أ. إجراء تحقيقات شفافة في الوقائع التي كان فيها عناصر من الجيش والقوات الأمنية أطرافًا فيها، وأدت إلى وقوع ضحايا من المدنيين وأضرار في الأعيان المدنية.

ب. فك القيود التمييزية وغير القانونية على الأنشطة التجارية وأعمال الصيد والتنقل في سيناء، وتقديم تعويضات عاجلة وعادلة للسكان الذين تضرروا منها.

ج. الامتثال لمبادئ القانون الإنساني الدولي من قبل أفراد الجيش والقوات الأمنية هو أساس مهم يضمن المهنية في أداء أعمالهم، ينبغي تعليم وتدريب الضباط والجنود العسكريين على هذه القواعد من خلال المناهج في الأكاديمية العسكرية والدورات التدريبية الأخرى.

د. دعوة وقبول طلبات الزيارات الخاصة بآليات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة إلى سيناء، والسماح لها بالوصول دون عوائق، وضمان عدم الانتقام من الأفراد الذين يتعاونون معها.

هـ. إجراء تعديلات على القوانين والأنظمة التي تتيح سلطات واسعة غير مقيّدة للقوات الأمنية والجيش، ومنها قانون الطوارئ وقانون مكافحة الارهاب،

ووضع آليات تضمن الإشراف القضائي وإجراء الرقابة القانونية على أداء سلطات إنفاذ القانون.

2 - إلى جميع أطراف النزاع، بمن فيهم مسلحو تنظيم "الدولة الإسلامية في سيناء":

أ. اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين، وفقًا للقانون الإنساني الدولي، أثناء أي حملات عسكرية برية وجوية.

ب. في المناطق التي يصبح فيها طرف غير حكومي في النزاع بمثابة القوة الحاكمة بحكم الأمر الواقع، ينبغي اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية حقوق جميع السكان دون تمييز، وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للمدنيين.

خارطة شبه جزيرة سيناء

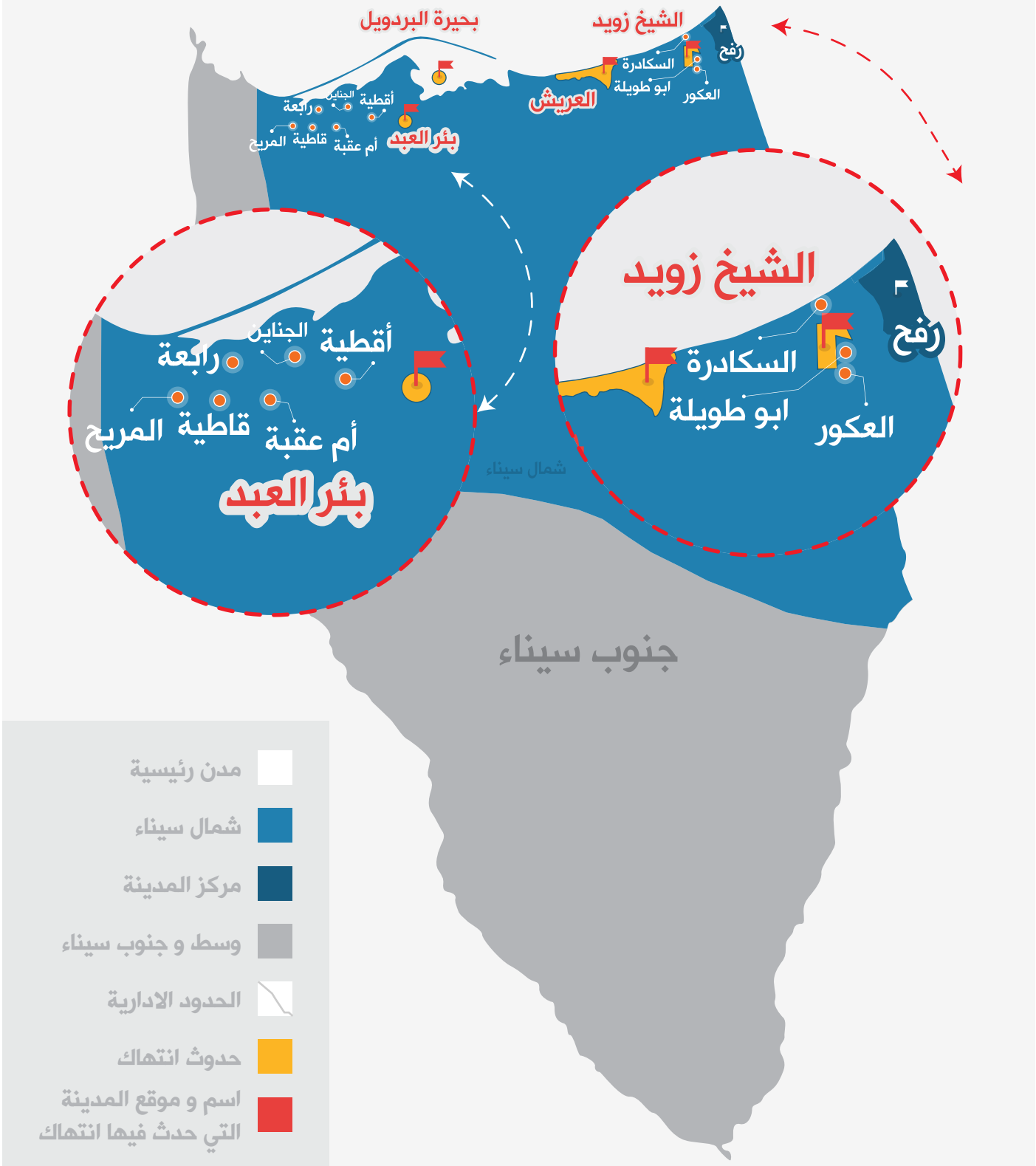

جميع الحقوق محفوظة © 2020
لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان